Date Printed: 04/23/2009

JTS Box Number:	IFES_68
Tab Number:	66
Document Title:	Civic Education Program for the Women of Rural Palestine
Document Date:	1995
Document Country:	Palestine
Document Language:	Arabic
IFES ID:	CE01298

5248B3EA-FB8F-4D02-BEC2-28BA073CEDDA

برنامج التوعية المدنية لنساء الريف الفلسطيني

INTERNATIONAL FOUNDATION FOR ELECTION SYSTEMS
1101 15th ST. NW 3rd FLOOR
WASHINGTON, DC 20005

اعداد:

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

بالتعاون مع:

مركز مصادر المعلومات

المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية

الضفة الغربية وقطاع غزة

لحظة من فضلك

المرأة مواطن كامل يتمتع بكافة الحريات

ما الذي يضمن تطبيق القانون وسيادته؟

خضوع الحكام للقانون يتطلب توفير ضمانات أمام الأفراد لإلزام الحكام باحترام القانون.

ضمانة قضائية أي ان لا تخرج القرارات مخالفة لأحكام الدستور ويحق لكل فرد أن يلجأ الى القضاء لإلغاء أي قرار دون أن يتعرض لأذى.كما أن استقلال القضاء أمر ضروري إذ يحق للقاضي ان يصدر الحكم بحرية دون تهديد حتى لو كان ضد الدولة.

ضمانة جنائية أي أن كل من يخالف أحكام القانون يعرض لعقوبة صارمة وكل متضرر له الحق أن يلجأ الى المحكمة وأن توقع المحكمة العقوبة الصارمة على كل منحرف دون تمييز بين الحكام والمحكومين أو بين المرأة والرجل.

ضمانة شعبية . في حالة وجود خروقات قضائية ضد الشعب ومخالفة للدستور عندئذ يصبح الرأي العام القوي هو الضمان الوحيد لإجبار السلطة على احترام القانون. كما أن المؤسسات الأهلية - غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان على وجه التحديد تلعب دوراً أساسياً في تثبيت أهلية القوانين واحترامها لحقوق ومصالح الأفراد والمجموعات في المجتمع.

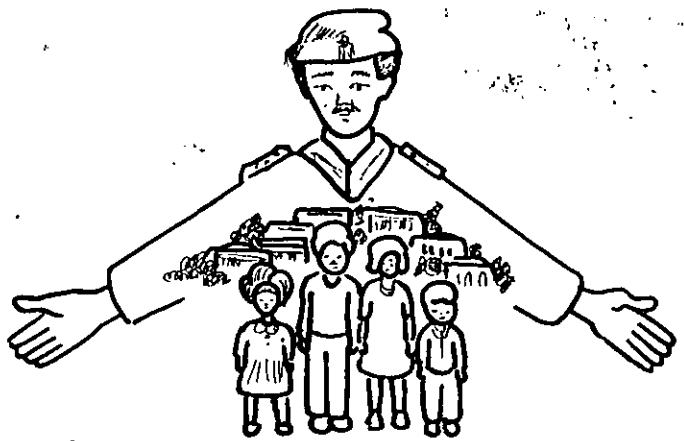

أهم ضمانة للقانون هي وجود دستور مكتوب لتقييد السلطة بتطبيق أحكامها

مبـــــدأ سيـــــادة القانـــــون

القانون عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم تصرفات الأفراد في المجتمع ويتقبلوها حيث تقوم بتنظيم حياتهم وعلاقاتهم وتحمي حقوقهم وحرياتهم على كافة المستويات ومن الطبيعي أن كل من يخالف هذه القواعد المعتاد عليها يعتبره المجتمع أنه ارتكب خطأ يجب المحاسبة عليه ويتعرض الى جزاء.

ماذا يخدم القانون؟

- المحافظة على كيان المجتمع وهيبة الدولة.
- المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية والعامة.

المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية والعامة

من المهم عدم الإساءة الى المجتمع والدولة كما أنه من المهم عدم التعدي على الأفراد وحقوقهم. لذا القوانين يجب أن تطبق على الحكام والمحكومين دون تمييز بين الرجل والمرأة أو بين الفقير والغني.

سيادة القانون

يعد القانون ملزماً للسلطة التي تضعه، وهناك قيود على تطبيق القانون.

فمثـــــلا

- لا يجوز إغلاق طرق بدون سبب قانوني
- كما لا يجوز مصادرة أراضي دون سبب قانوني.
- لا يتم القبض على مواطن إلا بمذكرة وبأسباب.
- على الدولة أن تفرض ضرائب ورسوم تبعاً لقدرة المواطنين ومستواهم المعيشي دون اللجوء لجباية الضرائب التعسفية.

في حالة خرق أي من القوانين من قبل السلطة يحق للمواطن أن يلجأ للقضاء بحيث تكون هناك فرص لكل انسان أن يدافع عن نفسه ويعترض.

إن وجود دستور مكتوب يقيد السلطة بتطبيق أحكامها هو أحد ضمانات سيادة القانون. **وحتى يتحقق ذلك يجب أن يصدر القانون من سلطة تشريعية تتم بموافقة الناس وانتخابهم لها.** وهذه السلطة المنتخبة تمثل إرادة الشعب وتدافع عن مصالح وحقوق كافة الأفراد والمجموعات في المجتمع دون تمييز بين رجل أو امرأة.

Country PALESTINE
Year 1995-96 Language ARABIC
Description
IFES developed/sponsored? Yes

LL/DAL/1445/015/ara

برنامج التوعية المدنية لنساء الريف الفلسطيني

اعداد:
مركز المرأة
للارشاد القانوني والاجتماعي
بالتعاون مع:
IFES مركز مصادر المعلومات
المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية
الضفة الغربية وقطاع غزة

لحظة من فضلك

المرأة مواطن كامل يتمتع بكافة الحريات

ما الذي يضمن تطبيق القانون وسيادته؟

خضوع الحكام للقانون يتطلب توفير ضمانات أمام الأفراد لإلزام الحكام باحترام القانون.

ضمانة قضائية أي ان لا تخرج القرارات مخالفة لأحكام الدستور ويحق لكل فرد أن يلجأ الى القضاء لإلغاء أي قرار دون أن يتعرض لأذى.كما أن استقلال القضاء أمر ضروري إذ يحق للقاضي ان يصدر الحكم بحرية دون تهديد حتى لو كان ضد الدولة.

ضمانة جنائية أي أن كل من يخالف أحكام القانون يعرض لعقوبة صارمة وكل متضرر له الحق أن يلجأ الى المحكمة وأن توقع المحكمة العقوبة الصارمة على كل منحرف دون تمييز بين الحكام والمحكومين أو بين المرأة والرجل.

ضمانة شعبية في حالة وجود خروقات قضائية ضد الشعب ومخالفة للدستور عندئذ يصبح الرأي العام القوي هو الضمان الوحيد لإجبار السلطة على احترام القانون. كما أن المؤسسات الأهلية – غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان على وجه التحديد تلعب دوراً أساسياً في تثبيت أهلية القوانين واحترامها لحقوق ومصالح الأفراد والمجموعات في المجتمع.

أهم ضمانة للقانون هي وجود دستور مكتوب لتقييد السلطة بتطبيق أحكامها

مبـــدأ سيـــادة القانـــون

القانون عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم تصرفات الأفراد في المجتمع ويتقبلوها حيث تقوم بتنظيم حياتهم وعلاقاتهم وتحمي حقوقهم وحرياتهم على كافة المستويات ومن الطبيعي أن كل من يخالف هذه القواعد المعتاد عليها يعتبره المجتمع أنه ارتكب خطأ يجب المحاسبة عليه ويتعرض الى جزاء.

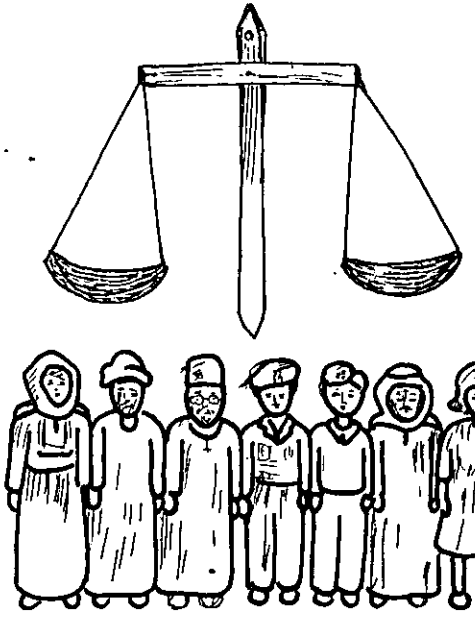

ماذا يخدم القانون؟

- المحافظة على كيان المجتمع وهيبة الدولة.
- المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية والعامة.

المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية والعامة

من المهم عدم الإساءة الى المجتمع والدولة كما أنه من المهم عدم التعدي على الأفراد وحقوقهم. لذا القوانين يجب أن تطبق على الحكام والمحكومين دون تمييز بين الرجل والمرأة أو بين الفقير والغني.

سيادة القانون

يعد القانون ملزما للسلطة التي تضعه، وهناك قيود على تطبيق القانون.

فمثـــلا

- لا يجوز إغلاق طرق بدون سبب قانوني
- كما لا يجوز مصادرة أراضي دون سبب قانوني.
- لا يتم القبض على مواطن إلا بمذكرة وبأسباب.
- على الدولة أن تفرض ضرائب ورسوم تبعاً لقدرة المواطنين ومستواهم المعيشي دون اللجوء لجباية الضرائب التعسفية.

في حالة خرق أي من القوانين من قبل السلطة يحق للمواطن أن يلجأ للقضاء بحيث تكون هناك فرص لكل انسان أن يدافع عن نفسه ويعترض.

إن وجود دستور مكتوب يقيد السلطة بتطبيق أحكامها هو أحد ضمانات سيادة القانون. **وحتى يتحقق ذلك يجب أن يصدر القانون من سلطة تشريعية تتم بموافقة الناس وانتخابهم لها.** وهذه السلطة المنتخبة تمثل إرادة الشعب وتدافع عن مصالح وحقوق كافة الأفراد والمجموعات في المجتمع دون تمييز بين رجل أو امرأة.